



@zash13

في الوقت الذي تمشي فيه القيادة السعودية مسرعة بخطى ثابتة، ورؤى طموحة، بهدف جعل المملكة العربية السعودية قاندة مشروع نهضوي ليس على الصعيد العربي وحسب، بل ويمتد بأثره وتأثيره؛ يغطي مساحة الشرق الأوسط وفق ما أعلنه ولي العهد من قبل، أرى إعلاننا وهو أحد الارتفاعات الرئيسية في هذا المشروع، سواء منه ما كان بيت من الوطن أو من خارجه، يتضاءل سنة بعد سنة بما يقدمه من برامج متنوعة واستكشاثات تلفزيونية أقل ما يقال عنها إنها لا ترقى لمواكبة طموحات وطن ورؤية قيادة.

واقع الحال فقد كنت ولا أزال مؤمناً بأن إعلاننا وبخاصة الخارجي منه مختلف من قبل هويات لا تنتمي إلى روح جزيرتنا العربية، وبالتالي فليست مهمة بتطوير إنسان هذه الأرض العربية التي تشكل المملكة العربية السعودية أربعة أخماسها، ناهيك عن إبراز مضمين القيم التي حكمت القبائل العربية خلال مختلف السنين السالفة، وكان المراد استمرار تصوير أفراد المجتمع العربي الأصيل في جزيرتنا الأم بأنهم بادية لا تحكمهم أعراف وتقاليده، ولا تضبط سلوكهم أنظمة وأحكام دينية وقبيلية صارمة، وأنهم كانوا بعيدين عن روح وقيم الحضارة والتدبير، وهو لعمرى ظلم فادح تم إيقاعه علينا مع سبق الإصرار والترصد.

أمام ذلك كتبت مراراً، ونبات عبر قناة الثقافية حال وجودها في عديد من اللقاءات المتلفزة إلى أممية أن تهتم مؤسسات الإنتاج الوطني برصد التجربة السعودية ومسيرة تطورها من خلال ما كتبه عديد من الأدباء كعلامة الجزيرة العربية الشيخ حمد الجاسر في كتابه (من سوانح

قد لا أجافي الحقيقة بالقول إن مشروع توطين البادية الذي تبناه الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- واحد من أعظم المشاريع التنموية التي فتحت آفاقاً مستقبلية واسعة للبلاد. هذا المشروع لم يأخذ حقه الكافي من البحث والتحصيل لا سيما من المتخصصين في مجال التخطيط العمراني وعلم الاجتماع الحضري. لقد كان مجتمع البادية قبل توحيد المملكة العربية السعودية في حالة ترحال وعدم استقرار بحثاً عن الماء والمراعي فضلاً عن التناحر والحروب القبلية؛ وهو الأمر الذي يستحيل معه إيجاد أي وسيلة لتحقيق التنمية.

في الحقيقة، لم يكن مشروع توطين البادية مجرد فكرة لإقناع ابن البادية بالاستقرار والتخلي عن حياة الترحال فحسب؛ بل كان سياسة استيطان شامل هدفت إلى استقرار مجتمع البادية والإرتقاء بسبل معيشتهم. أسس هذا المشروع عدداً من مناطق الاستيطان الصغيرة (الهجر) والتي زودت بمصادر المياه والخدمات الأساسية. وعززت هذه المناطق الاستيطانية من إيجاد قاعدة تتمتع بالأمن يمكن معها تبني عدد من برامج التحول الاجتماعي والاقتصادي والتي استهدفت في مجملها تحقيق الوحدة الوطنية والرفاه الاجتماعي. عملت هذه الهجر على تغيير نظام الحياة للأسرة البدوية نحو الاستقرار والسكن في بيوت بدلية للخيام المؤقتة وأصبح النظام المعيشي للأسر يعتمد على الإنتاج الزراعي أو التجارة. لقد كرس هذه الهجر مفهوم الانتماء للوطن وتعزيز مبدأ العمل والمنافسة بين أفراد المجتمع للصالح العام.

وفي عام 1970 استمرت الهجر بالتوسع من خلال تنفيذ العديد من المخططات السكنية وتزامن ذلك مع إنشاء صندوق التنمية العقارية في عام 1975 والذي أسهم بدوره في توفير التمويل اللازم لبناء الوحدات السكنية. كما أكملت الدولة بناء البنى التحتية والخدمات التعليمية والدوائر الحكومية وهو ما أسهم في استقطاب العديد من أبناء البادية وأنصهارهم في مجتمع حضري موحد؛ ثم ما لبثت أن تحولت العديد من هذه الهجر إلى مدن مزدهرة تعج بالنشاطات التجارية والخدمات ومراكز الأعمال. وفي هذا السياق يشير الأستاذ الدكتور فيصل المبارك في كتابه (التخطيط والتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية البادية واستمرارية المسيرة خلال عهد خادم الحرمين الشريفين) إلى أن برنامج توطين البادية (أسهم في نبذ حياة الترحال والانتقال إلى الحياة الحضرية، حيث انخرطوا في برامج التنمية الاقتصادية للحكومة) (ص. 79). لقد اتجه منحى التحضر في المملكة العربية السعودية اتجاهها تصاعدياً بداية من عام 1950 حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة السكان الحضر بلغ 31% في عام 1960؛ لتصل إلى أكثر من 65% في عام 1980 ثم 76% في عام 1990. اليوم، أصبحت المملكة العربية السعودية واحدة من أسرع الدول تحضراً في العالم وبنسبة تجاوزت 85% من إجمالي السكان.

لقد كان مشروع توطين البادية إيذاناً لبداية مراحل الإزدهار الاقتصادي واسع النطاق؛ حيث شهدت البلاد طفرات اقتصادية متتالية جاءت لتواكب المتغيرات الاجتماعية وطبيعة كل مرحلة. ويمكن القول، إن الطفرة الاقتصادية الأولى (1975-1985) جاءت لتركز على (التنمية العمرانية)؛ حيث شهدت المدن السعودية نمواً وتوسعا عمرانياً هائلاً لاستيعاب مشروع التحديث الشامل Modernization. في حين ركزت الطفرة الاقتصادية الثانية (2006-2010) على (التنمية النوعية) من خلال إنشاء المدن الجامعية والطبية وتطوير برامج التعليم والابتعاث والاستثمار في المعرفة. واليوم، نحن على مشارف الطفرة الاقتصادية الثالثة التي تركز على (التنمية المستدامة) في بناء الإنسان وشخصية المكان. هذه الطفرة التنموية تسعى إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى قوة إنتاجية بعيداً عن القطاع النفطي وفيها تستثمر الموارد البشرية والطبيعية مما وتسخر لخدمة شعوب العالم من خلال رؤى ومبادرات طموحة تتخطى البعد المحلي؛ لتبدأ المملكة العربية السعودية دورها العالمي الرائد في التخطيط لعمران الإنسان والأوطان.

توطين البادية وبداية هسيرة التهنية

وليد الزامل



@waleed_zm

الأبحاث والمجتمع

بندر عبدالعزيز المنقور



balmangour@gmail.com

ليس مفاجئاً أن البحث العلمي في عالمنا العربي غالباً ما يكون هدفه الصعود في السلم الوظيفي أو الحصول على الترقية الأكاديمية، أو لرفع التصنيف المحلي والدولي للجامعات، وليس لهدف الابتكار والإبداع أو تحسين مستقبل المجتمع، هناك أيضاً ندرة في ترجمة الأبحاث ومشاركتها باللغة العربية؛ فمثلاً لا يهتم الباحثون بالوصول إلى كافة أطراف المجتمع من الشركات أو الهيئات أو الوزارات للاستفادة من أبحاثهم وترجمتها بشكل عملي في أرض الواقع، وهذا يوضح مدى ضعف العلاقة بين الجامعات والمجتمع رغم وجود النداءات المتواصلة لربط الجامعات بالمجتمع بشكل أوسع وتغيير هذه الثقافة البائسة -لاسيما بعد استقلال بعض الجامعات وسعيها للتخلص من أوثان الإجراءات البيروقراطية-؛ ليكون لها دور مجتمعي فعال في صناعة وتنمية رأس المال البشري وتقديم

الذكريات)، والأديب إبراهيم الحسون في كتابه (خواطر وذكريات)، أو من خلال ما سجله الأديب محمد علي مغربي في كتابه (أعلام الحجاز)، والعجيب أن المغربي قد كفانا مؤونة التفكير في رسم صور وهيئات الشخصيات وبيئاتهم المجتمعية، فقد كان يصفهم وصفاً دقيقاً ويصف طبيعة حياتهم بشكل مبهر، وكأنه عدسة تصور وليس قلماً يكتب.

هؤلاء جميعاً وغيرهم كثر قد صوروا طبيعة الحياة في المملكة العربية السعودية منذ نشأتها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز -طيب الله ثراه- وحتى فترات لاحقة، وشخصوا واقع الإنسان العربي في هذه الأرض الطيبة، وبالتالي فالاهتمام بإنتاج ما دونوه في مسلسلات تلفزيونية وأفلام سينمائية سيكون له أثره على واقع أبنائنا اليوم، وسيجعلهم مدركين لحجم التطور والبناء والنهضة التي صنعها ملوك وقادة ورجال هذا البلد، وسيكونون لبنة قوية في معالم النهضة الجديدة التي يقود دفعتها الأمير الشاب والطموح محمد بن سلمان، ويقيني أنه بحاجة إلى رجال يسندونه، وأخشى أنه لن يتأتى ذلك فيما إذا استمرت التفاهة وجبة يقدمها إعلاننا صباح مساء.

أعود إلى حيثيات ما تعلقته القيادة من مبادرات رائدة ومشاريع طموحة لأجد نفسي عاجزاً عن مواكبة هذه المبادرات بالصورة التي يجب، وبالكيفية التي تفي بإبرازها من جهة، وربط أجيالنا المعاصرة بها بشكل وثيق، فالكتاب أيا كانت شهرته ليس إلا ترسا في عجلة، كما أنه بات خامساً وسادساً في خانة التأخير، وليس ذلك بسبب عجزه، بل بسبب توجه بعض الجهات

العقلانية في تمكين المرأة

الرسمية واهتمام جانب من الإعلام والثقافة للأسف بإبراز مشاهير السناب والسوشيل ميديا وكثير منهم ليسوا بشيء على صعيد المعرفة، وهو ما انعكس بأثره السلبي على مخرجائنا وما يمكن أن تنتجه مستقبلاً.

أشير في هذا الصدد وعلى سبيل المثال إلى أن ولي العهد قد أطلق منذ مدة وجيزة مبادرة (الشرق الأوسط الأخضر) التي تطمح إلى زراعة 50 مليار شجرة؛ لتمثل المبادرة أكبر برنامج إعادة تشجير في العالم، يتم من خلالها استعادة 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والتي تمثل 5% من الهدف العالمي، ويتم من خلالها خفض 60% من انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج النفط لمواكبة الجهود العالمية المشتركة لتخفيض الانبعاثات الكربونية. والسؤال: هل تمكن إعلاننا من تسليط الضوء سواء في برامج صعيد العالم؟ وبالتالي أسهم في تهئية الشباب لدورهم ومهمتهم في المستقبل المنظور؟ أختتم بتأييدي لما أشار إليه زميل الكاتب عبداللطيف الضويحي في مقاله (الشرق الأوسط الأخضر مقابل الشرق الأوسط النووي) المنشور في الزميلة (عكاظ)، مؤكداً قوله بأن السعودية «تبنى وتبني ثقافة السلام ومشروعها الأخضر وبيعها الأخضر وبسلاحها الأخضر، في منطقة أصبحت مدنها وكرا للخوف، وعلاقاتها على زناد عدم الثقة، وشوارعها ساحات لحروب وملاذئ للمليشيات والمرتكبة والشائنين، منطقة ملأت بحار العالم بسفن اللاجئين والمهاجرين البائسين». حفظ لله وطننا ورمضان يجمعنا بخير.

المرأة نصف المجتمع وأهم مكوناته دون جدال، والدعوة لتمكينها حق مشروع من حقوقها الإنسانية بعيداً عن المزايدات الإعلامية أو المحاكاة لمشروعات تمكين المرأة في المجتمعات الأخرى، فقد كفلت شريعتنا الإسلامية السمحة للمرأة حقوقها وأعلنت من شأنها، وتبقى الإشكالية الحقيقية في ممارساتنا نحو المرأة ودورها في الحياة.

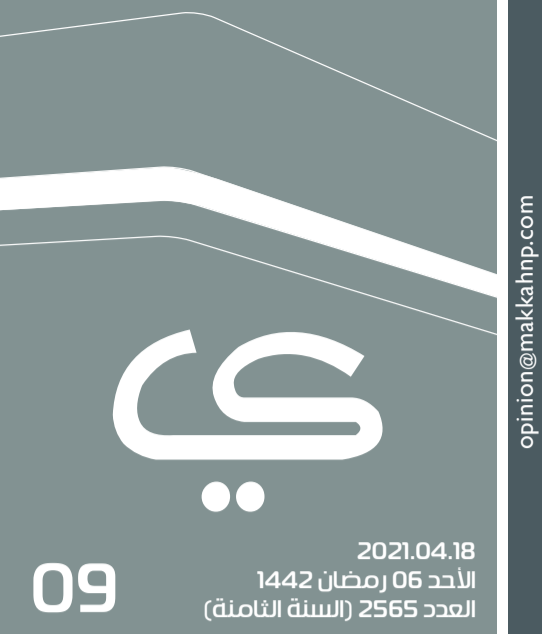
لقد نشأت المجتمعات وتعايشت منذ آلاف السنين على دور المرأة التقليدي المتمثل في أنها زوجة وأم وربة منزل، وتطور ذلك الدور عبر التاريخ بتعليم المرأة وخروجها للعمل جنباً إلى جنب مع الرجل مع استمرار مسؤولياتها تجاه الأسرة والمجتمع، وما صاحب ذلك الدور من تباين في التعامل مع المرأة في مختلف المجتمعات بحسب وعي تلك المجتمعات، وشراؤها الدينية، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالمجتمعات غير المسلمة سعت لتمكين المرأة بمنظور (الأنثى) وتحقيق الذات والمساواة المطلقة والاستغلال الكامل للمرأة، ما أدى إلى ابتذالها وإرهاقها وتحميلها مسؤوليات كبرى لا تتناسب وفطرتها التي خلقت عليها. والمجتمعات المسلمة في أغلبها بقيت حتى وقت قريب على دور المرأة التقليدي رغم تعلمها ووعيها، وذهبت إلى أبعد من ذلك في تسلط عليها وسلب بعض حقوقها باسم الدين والعادات والتقاليد. ولأننا في مرحلة حساسة من الزمن أصبح لزاماً علينا إيجاد فهم حقيقي لتمكين المرأة وفق تصورنا الإسلامي واحتياجاتنا المجتمعية المعاصرة يكفل لها القيام بأدوارها التقليدية والحديثة، ويحافظ على مكانتها وخصوصيتها، ويصحح المفاهيم والنظرة الخاطئة التي تروج لها بعض وسائل الإعلام والمتعلقة في تصوير علاقة المرأة بالرجل كعلاقة تنافس وصراع تسعى من خلالها المرأة إلى انتزاع حقوقها ومطالبتها بالمساواة المطلقة مع الرجل. لقد أصبح تمكين المرأة في مجتمعنا السعودي واقعا ملموساً من خلال السياسات والأنظمة والتشريعات التي منحت المرأة السعودية الفرصة الكاملة للتعليم والعمل في جميع قطاعات الدولة بلا استثناء، وهو في نفس الوقت مسؤولية مشتركة بين المرأة والرجل للحفاظ على كيان المجتمع وأمله المتمثل في بناء الأسرة، وتزاد المسؤولية على المرأة بعد توسع أدوارها ما يفرض عليها تحمل تلك المسؤوليات والنجاح في تحدي تحقيق التوازن بين أدوارها المختلفة وعدم التأثير على حياتها الخاصة والأسرية والاجتماعية. **وهن هننا** نحن بحاجة إلى العقلانية في تمكين المرأة السعودية للاستفادة منها بصفتها أهم مكون في المجتمع ومساعدتها على تحقيق ذاتها وتطلعاتها وعدم تصوير تمكين المرأة على أنه صراع مع الرجل على حساب الأسرة وكيان المجتمع، وهو أمر موهون بوغي المرأة والرجل لأدوارهما بالدرجة الأولى وبدور المؤسسات التربوية والإعلامية للقيام بمسؤولياتها الوطنية في إبراز أهمية تمكين المرأة وفق تصورنا الإسلامي وطبيعة التمكين وغاياته وفوائده وتحدياته وآثاره على الأسرة والمجتمع.

متراكم يعرفه الكثيرون من أطراف المجتمع سواء أكاديميين أو غيرهم ممن اعترفوا فعلاً بأن هذه المعضلة بحاجة إلى تصحيح، ومن هذا المنطلق دعونا نتذكر أن الباحثين في الغرب كان لهم دور فعال في مجتمعهم؛ بل كان لأبحاثهم تأثير كبير على قراراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية.

وفي الختام: حان الوقت لجعل الأبحاث أكثر صلة بالمجتمع، وإلى تعزيز الثقة المتبادلة بين المجتمع الأكاديمي من جهة، والقطاع الخاص والعلم من جهة أخرى؛ وذلك من أجل تقديم حلول وتوصيات فعالة للشركات والهيئات الحكومية؛ وبالتالي جعل الجامعات منصات علمية حقيقية لا يقتصر دورها على التدريس وحسب؛ بل تخرج من عزلتها التاريخية وتكون منابر ذات صلة حقيقية بالمجتمع وصورح علم تسهم اقتصادياً ومجتمعياً في عملية البناء والتنمية.

الاستشارات والمتوافق مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة.

قول: هناك حلقة مكسورة بين الجامعات وباحثيها من جهة، وبين المجتمع وصانعي القرار في الشركات والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى، حيث لا يثق الكثير من أصحاب الشركات بأن الباحثين الأكاديميين يمكن أن يقدموا ما يفيد المجتمع عبر تقديم التوصيات والاستشارات وعرض الحلول للمشكلات، كما أن بعض الباحثين الأكاديميين لا يعتقدون بأنهم بحاجة إلى التعريف بأنفسهم وأبحاثهم لمجتمع آخر خارج مجتمعهم الأكاديمي؛ وهكذا يعيش باحثو الجامعات عزلة تراكمت تدريجياً عبر السنين، مما أفضى إلى تقليل إنتاجهم البحثي، والتركيز فقط على واجب التدريس، والانعزال التام عن التأثير في الحياة العملية وخدمة المجتمع، وهذا مما لاشك فيه خطأ تاريخي



opinion@makkahnp.com

2021.04.18

الأحد 06 رمضان 1442

العدد 2565 (السنة الثامنة)

09

رأي



نتعاون ما نتهاون

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام



المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة

عبد العزيز بن محمد عبده يمانى

المدير العام المكلف

ورئيس التحرير

موفق بن سعد النويصر

alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي

علي حسين بن مطير

muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة

هاتف: 0125201733 ص.ب. 5803

فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955

فاكس الإعلانات: 0125201423

فاكس الاشتراكات: 0125200734

الاشتراكات: 0504720131

makkah@makkahnp.com

الرياض

جوال: 0500675899 ص.ب. 25162

فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466

فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991

gov@makkahnp.com

جدة

هاتف: 0126570402 ص.ب. 51787

فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553

gov@makkahnp.com

المدينة المنورة

جوال: 0506511196

gov@makkahnp.com

الدمام

جوال: 0504178354

gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435

ردمدا: 6646-1658



الرقم الموحد: 920003453